

ذلك زيادة الجهود التي تبذلها للنهوض بالزراعة ومصايد الأسماك ؛  
١١ - ترحب بالدور الذي يقوم به في الاقليم برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ولا سيما في برامج الزراعة ومصايد الأسماك ، وتحث الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الانمائية لبرمودا ؛

١٢ - تكرر دعوتها إلى الدولة القائمة بالادارة لكي تواصل ، بالتعاون مع السلطات المحلية ، التعجيل بعملية "البرمدة" في الاقليم ، وتحث في هذا الصدد على إيلاء اهتمام خاص لزيادة الطابع المحلي للخدمة العامة ؛

١٣ - تطلب إلى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية أن تستقبل بعثة زائرة في الاقليم في وقت مناسب ؛

١٤ - ترحب من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة إلى برمودا في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن ذلك .

#### الجلسة العامة ٧٧

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢

#### ٢٣/٣٧ - مسألة جزر فرجن البريطانية

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزر فرجن البريطانية ،

وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١٠) ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر فرجن البريطانية ،

وإذ تأخذ في اعتبارها بيان ممثل الدولة القائمة بالادارة (٨) ، والذي ذكر فيه أن حكومته ستحترم تمام الاحترام رغبات شعب جزر فرجن البريطانية في تقرير المركز السياسي للاقليم مستقبلاً ،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الاقليم ،

وإذ تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالادارة الاشتراك النشط في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بجزر فرجن البريطانية ، مما يمكن اللجنة من إجراء دراسة أوسع وأجدى للحالة

الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب برمودا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ؛  
٣ - تكرر الاعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الاقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال ممارسة شعب الاقليم السريمة لحقه غير القابل للتصرف على النحو المبين في الاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) والذي ينطبق تمام الانطباق على برمودا ؛

٤ - تحث الدولة القائمة بالادارة على أن تواصل ، وأضعة في اعتبارها إرادة ورغبة شعب برمودا المعرب عنهما بحرية ، اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ التام والسريع لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ،

٥ - تكرر تأكيد أن الدولة القائمة بالادارة ملزمة بأن تهيب في الاقليم الأوضاع التي تمكن شعب برمودا من أن يمارس بحرية ودون تدخل ، حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ، وفي هذا الصدد ، تؤكد من جديد أهمية إيجاد وعي لدى شعب برمودا بالامكانيات المتاحة له لممارسة ذلك الحق ؛

٦ - تؤكد من جديد ، أنه وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ، فإن شعب برمودا هو نفسه الذي يقرر في نهاية المطاف مركزه السياسي مستقبلاً ؛

٧ - تؤكد من جديد أهمية ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية والهوية الوطنية ؛ وترحب في هذا الصدد باخطوات التي اتخذتها السلطات المحلية نحو إنشاء لجنة لحقوق الانسان ؛

٨ - تعيد تأكيد اقتناعها الراسخ بأنه يجب على الدولة القائمة بالادارة أن تكفل ألا تعوق القواعد والمنشآت العسكرية سكان الاقليم عن ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق ، وتحث الدولة القائمة بالادارة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للائتمثال التام لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع والمتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الأقاليم المستعمرة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ؛

٩ - تحث مرة أخرى الدولة القائمة بالادارة على أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، اتخاذ جميع التدابير الفعالة لضمان حق شعب برمودا في امتلاك موارده الطبيعية والتصرف فيها وفي تحقيق سيطرته على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛

١٠ - تحث بشدة الدولة القائمة بالادارة على أن تبذل ، بالتشاور مع حكومة برمودا ، كل جهد لتتويع اقتصاد برمودا ، بما في

لأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان، وتعيد تأكيد أهمية إيجاد وعي لدى شعب الاقليم بالامكانيات المتاحة له لممارسة حقه في تقرير المصير؛

٦ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالادارة أن تتخذ، بالتشاور مع سلطات حكومة الاقليم المنتخبة انتخاباً حراً، كل الخطوات الضرورية لكفالة التحقيق الكامل والسريع لأهداف إنهاء الاستعمار الواردة في الميثاق والاعلان وفي سائر قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع؛

٧ - **تلاحظ** استمرار التزام حكومة الاقليم بهدف التنوع الاقتصادي، ولا سيما في مجالات الزراعة ومصايد الأسماك والصناعات الصغيرة، وتطلب إلى الدولة القائمة بالادارة أن تقوم، بالتشاور مع السلطات المحلية، بتكثيف جهودها في هذا الصدد للتعمير عن الهبوط الذي حدث في الانتاج الزراعي في الآونة الأخيرة؛

٨ - **تحث** الدولة القائمة بالادارة على أن تصون، بالتعاون مع حكومة الاقليم، حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية، وذلك باتخاذ تدابير فعالة لضمان حقه في امتلاك تلك الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة؛

٩ - **تحث** الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن المؤسسات الاقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي، على اتخاذ التدابير اللازمة للتعمير بالتقدم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لجزر فرجن البريطانية،

١٠ - **تري** أن امكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جزر فرجن البريطانية في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض؛

١١ - **ترجو** من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة إلى جزر فرجن البريطانية في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة، وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن ذلك؛

الجلسة العامة ٧٧

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢

٢٤/٣٧ - مسألة جزر كايمان

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في مسألة جزر كايمان،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١٢).

(١٢) المرجع نفسه، الفصول الثالث والخامس والثاني والعشرون.

في الاقليم، بغية التعمير بعملية إنهاء الاستعمار بهدف التنفيذ التام للاعلان،

وإذ تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم،

وإذ تحيط علماً بأنه قد حدثت في الفترة المستعرضة تطورات اقتصادية إيجابية، منها تحقيق نمو مستمر في صناعات السياحة والعقارات والتشييد،

وإذ تدرك ما للاقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية، وتضع في الاعتبار ضرورة القيام، على سبيل الأولوية بتنوع اقتصاده وزيادة تقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي،

وإذ تلاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد خصص في ميزانيته اعتمادات للاقليم قدرها ٢٤٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالادارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها،

١ - **توافق** على الفصل المتعلق بجزر فرجن البريطانية<sup>(١١)</sup> من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة،

٢ - **تؤكد** من جديد حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)؛

٣ - **تكرر** الاعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الاقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال التنفيذ السريع للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، والذي ينطبق تمام الانطباق على جزر فرجن البريطانية؛

٤ - **تكرر** تأكيد أن من مسؤولية الدولة القائمة بالادارة أن توجد في الاقليم الظروف التي تمكن شعب جزر فرجن البريطانية من أن يمارس بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع؛

٥ - **تؤكد** من جديد أن شعب جزر فرجن البريطانية هو نفسه الذي يقرر في نهاية المطاف مركزه السياسي مستقبلاً وفقاً

(١١) المرجع نفسه، الفصل الحادي والعشرون.